

أهمية الشمول المالي الرقمي في التمكين الاقتصادي في الجزائر فيما بعد أزمة

كوفيد-19

The importance of digital financial inclusion in economic empowerment in Algeria after the COVID-19 crisis

مسعودي رشيدة*

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

Messaoudi.rachida@univ-alger3.dz

تاريخ القبول: 2025/02/24

تاريخ الاستلام: 2022/09/25

المخلص

تظهر أهمية قطاع التمويل بكل مكوناته كبديل للمداخل الريعية في تمويل الاقتصاد الوطني نظرا للقدرة التي يملكها هذا القطاع في تعبئة المداخل وتحويلها إلى استثمارات مُنتجة، كما يساهم في زيادة وتحسين نوعيتها عن طريق توجيهها إلى القطاعات ذات الأولوية من خلال الشمول المالي وخصوصا الرقمي، الذي تزايدت أهميته في فترة جائحة كوفيد-19.

تبحث هذه الدراسة في أهمية الشمول المالي الرقمي ودوره في تمكين الأفراد من الوصول إلى مصادر الأموال وإدارتها بسرعة وبدون حواجز أو عناء التنقل إلى مصادرها. الأمر الذي يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري خلال الجائحة من خلال الرفع من النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي؛ تنمية شاملة؛ قطاع مالي؛ شمول مالي؛ الجزائر.

Abstract

The importance of the finance sector as an alternative to rent incomes in financing emerges in the national economy due to the sector's ability to mobilize incomes and turn them into productive investments, and to increase and improve their quality by channelling them to priority sectors through financial inclusion, especially digital, which has grown in importance in the COVID-19 pandemic.

Therefore, this study examines the importance of digital financial inclusion in enabling individuals to access and manage sources of funds quickly and without barriers or the trouble of moving to their sources, which works to achieve the economic stability that the Algerian economy knew during the Covid-19 pandemic by raising economic growth.

* المؤلف المرسِل: مسعودي رشيدة، الإيميل: Messaoudi.rachida@univ-alger3.dz

**.Keywords: Economic growth; Inclusive development; financial sector ؛
Financial inclusion; Algeria.**

مقدمة:

إن عدم تمكين الأفراد من المنتجات المالية في ظل الأزمة الصحية العالمية خصوصا في ظل السياسات والإجراءات الاحترازية التي أقرتها الجزائر ودول العالم تنفيذا لتوصيات المنظمة العالمية للصحة، الأمر الذي انعكس على وصول الأفراد إلى منافذ التمويل وعدم تمكنهم من تحقيق مشاريعهم، حيث تسببت هذه الإجراءات في ركود الاقتصاد وعدم استقراره عالميا ووطنيا.

وإن كان الشمول المالي الرقمي قد أخذ في التطور قبل الجائحة فإنه، مع تداعياتها، أصبح أمرا حتميا فرض نفسه بقوة، نظرا لما يوفره من مزايا تمكن من الوصول إلى أكبر شريحة من المجتمع مهما كبرت الرقعة الجغرافية، ما ينعكس على قدرة الأفراد إلى النفاذ إلى مصادر الأموال وإدارتها خصوصا إذا تعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم ذلك دون عناء التنقل إلى مصادرها، وهو ما يحاول الشمول الرقمي الوصل إليه اليوم.

إن الشمول المالي يقترن بالتحول الرقمي لأنه يسهل إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات المالية بسهولة وتخطي الحواجز الجغرافية، بإتاحة الفرص للمزيد من الأشخاص لإنشاء مشروعاتهم الخاصة وزيادة دخلهم.

الإشكالية:

تظهر أهمية قطاع التمويل بكل مكوناته كأحد الأساليب الفعالة في تمويل المشاريع التنموية وأيضا كبديل للمداخل الريعية في تمويل الاقتصاد الوطني نظرا للقدرة التي يملكها هذا القطاع في تعبئة المداخل وتحويلها إلى استثمارات مُنتجة، أي أن أهميته لا تكمن فقط على مستوى التمويل والوساطة المالية وإنما أيضا في زيادة وتحسين نوعية الاستثمارات عن طريق توجيهها إلى القطاعات ذات الأولوية والتي تعمل في النهاية على تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة.

لهذا يلعب الشمول الرقمي المالي في ظل الظروف الحالية دورا مهما في تعزيز وتقريب الخدمات المالية واتاحتها للأفراد أينما كانوا بطريقة سهلة والذي يمكنهم من توظيف مدخراتهم

الفائضة أو استثمار ما لديهم وتحويلها إلى المشاريع ذات النفع للمجتمع والتي تساهم بدورها في التقليل من البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

من خلال هذه الدراسة نحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يساهم الشمول المالي الرقمي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيما بعد أزمة

كوفيد -19 في الجزائر؟

أهمية البحث:

أصبح الشمول المالي الرقمي اليوم الأساس لتحقيق الشمول المالي، فالتكنولوجيا المالية لها القدرة على النفاذ إلى الخدمات المالية الأساسية كالمحركات دون قيود أو حواجز، كما تتيح نطاقاً أوسع من الخدمات المالية، لذا يُمكن الشمول المالي الرقمي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كالقضاء على الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

لهذا وفي ظل أزمة كوفيد-19 وانعكاساتها الحادة على المجتمع تزداد أهمية الشمول المالي الرقمي في المساهمة في التخفيف من آثارها السلبية على الأفراد خصوصاً في ظل التذبذبات التي عرفها الاقتصاد العالمي عموماً والجزائري خصوصاً فيما يتعلق بالتمكين من الخدمات المالية من خلال التكنولوجيا الرقمية والانترنت.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ما يلي:

- أهمية الشمول المالي الرقمي على الاقتصاد.
- تأثير الجائحة على الاقتصاد الجزائري.
- دور الشمول الرقمي في التخفيف من أثر الجائحة على المجتمع.

مباحث الدراسة:

- الدور الأساسي للشمول المالي الرقمي.
- دور الجائحة في تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر.

- دعم الشمول المالي الرقمي في الجزائر.

1. الدور الأساسي للشمول المالي الرقمي:

يلعب الشمول المالي دورا هاما في تمكين الأفراد من النفاذ لمختلف الخدمات المالية.

1.1 أهمية الشمول المالي الرقمي:

يعرف الشمول المالي وفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي على أنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (توفيق، 2021، صفحة 108)، من خلال هذا التعريف يفهم من الشمول المالي على أنه العملية التي تعمل على تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية وتسهيل المعاملات وتخفيض تكلفتها.

وإن كان الهدف الأساسي للقطاع المالي هو استهداف النمو الاقتصادي، فإن الهدف الأساسي للشمول المالي هو إيصال الخدمات المالية والمصرفية لأفراد وتمكين المهمشين منهم من الحصول على منافذ سهلة للموارد المالية التي تعمل على تطوير مشاريعهم الصغيرة والمتناهية الصغر التي تعد المحرك الاقتصادي الأهم، فلا يمكن استدامة الاستقرار المالي مع وجود أفراد من المجتمع مستبعدة من المشهد الاقتصادي، ووجود قنوات غير رسمية للتداول التي تعمل على حرمان الاقتصاد من الاستفادة منها وهو ما يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي المقرون بالاستقرار المالي.

فالخدمات المالية الرقمية في هذا المجال أتاحت للأفراد فرصا جديدة، انطلاقا من إمكانات التكنولوجيا الكبيرة التي تمتلكها فهي تعمل من خلالها على تزويد أكبر شريحة من الأفراد بالخدمات المصرفية من سداد المدفوعات، والوصول إلى الائتمان والتأمين، الأمر الذي يمكنهم من إدارة دخولهم والتوصل إلى أساليب جديدة لكسب العيش (جاو، 2021، صفحة 3).

لقد لعبت التحولات الرقمية السريعة دورا كبيرا في تغيير المشهد الكلي للقطاع المالي خلال جائحة كوفيد-19، حيث خلقت فرصا جديدة للخدمات المالية الرقمية لتسريع وتعزيز الشمول المالي الرقمي وسط التدابير الاحترازية للتباعد الاجتماعي، الذي أقرته الدول في ظل الجائحة، ويفهم الشمول المالي الرقمي على أنه القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين، حيث يُمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على التمويل والخدمات المالية التقليدية ويغطي نطاقا أوسع بما يساعد على تقديم خدمات مالية بصورة أسرع وأكفاً وبتكلفة منخفضة (العربي، 2020، صفحة 2، 3).

لقد أصبح الشمول المالي الرقمي الأساس لتحقيق الشمول المالي لكل الفئات التي تحتاجه فالتكنولوجيا المالية لها قدرة على النفاذ إلى الخدمات المالية الأساسية مثل المدخرات. كما يتيح نطاقا أوسع من الخدمات، مثل حسابات التوفير والائتمان والتأمين والمدفوعات والتحويلات والمنتجات المالية الأخرى، للجميع، وذلك من خلال:

- توليد فرص العمل من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
 - التخفيف من تأثير التقلبات الاقتصادية والمالية؛
 - تدعيم وتطوير البنية التحتية خاصة في جانب التكنولوجيا الحديثة وخاصة البنية المالية لتحقيق الاستقرار المالي؛
 - تشجيع الاستثمار، خاصة المنتج منه من خلال اختيار الاستثمار الذي يحقق قيمة مضافة للاقتصاد؛
 - تحقيق الاستدامة المالية لمواجهة تحديات البطالة خاصة بين الشباب؛
 - استقرار وسلامة القطاع المالي والمصرفي؛
 - جذب الأموال من القطاعات غير الرسمية إلى القناة الرسمية.
- كما يعمل الشمول المالي الرقمي أيضا على استقطاب الأموال والأشخاص من السوق الموازي الذي يمثل في العديد من الدول نسبة كبيرة من الناتج الوطني الخام، فالعاملون في السوق الموازي يمكنهم من خلال تمكينهم من الموارد المالية بكل سهولة من استثمارها في مختلف المشاريع، ويمكنه أن يكون مرافقا للسياسات الحكومية في مجال دعم المشاريع المصغرة أو العمل المنزلي والعائلي.

أيضا يُمكن الشمول المالي الرقمي من إيجاد طرق للتمكين الاقتصادي للفئات المهمشة والهشة مثل النساء في المناطق الريفية والمناطق المهمشة الصحراوية والجبلية والحدودية والنائية والأشخاص ذوو الظروف الخاصة. الأمر الذي يساهم في تعزيز الإدماج الاجتماعي لهذه الفئات من خلال تيسير النفاذ إلى الموارد المالية وتمويل مشاريعهم التي تساهم في مكافحة البطالة والفقر، وتحقيق مستوى معيشي لائق وهو ما تهدف إلى تحقيقه التنمية المحلية.

2.1 دور الشمول المالي الرقمي في الرفع من النمو الاقتصادي:

يظهر دور الشمول المالي الرقمي، وهدفه في تحقيق الاستقرار المالي، الذي ينعكس بدوره على الاستقرار الاقتصادي ومنه النمو الاقتصادي، انطلاقاً من تمويل المشاريع الاستثمارية، فالشمول المالي لا يعمل فقط على تمكين الفئات المهمشة وحمايتهم مالياً بمعرفة حقوقهم بل يعمل أيضاً على توفير وتسهيل التمويل للمشاريع الاستثمارية خصوصاً الصغيرة والمتوسطة والمصغرة ودمجها في القطاع المالي الرسمي بفضل تزويدهم بخدمات مالية متنوعة تسمح لهم بتحقيق أهدافهم في الاستقرار والنمو.

فالشمول الرقمي المالي يعمل على تشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة من منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، لخلق فرص العمل، مما يساهم في نمو الاقتصاد الحد من الفقر، تحسين توزيع الدخل، وبالتالي الرفع من مستوى المعيشة.

فالشمول المالي الرقمي يمكن من:

- توليد فرص العمل من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- التخفيف من تأثير التقلبات الاقتصادية والمالية؛
- تدعيم وتطوير البنية التحتية خاصة في جانب التكنولوجيا الحديثة وخاصة البنية المالية لتحقيق الاستقرار المالي؛
- تشجيع الاستثمار، خاصة المنتج منه من خلال اختيار الاستثمار الذي يحقق قيمة مضافة للاقتصاد؛
- تحقيق الاستفادة المالية لمواجهة تحديات البطالة خاصة بين الشباب؛

- ينعكس على القطاع المالي والمصرفي من خلال العمل على استقراره وسلامته؛

- يعمل على جذب الأموال من القطاعات غير الرسمية إلى القناة الرسمية.

ما يلاحظ هو وجود علاقة ترابطية وثيقة بين الشمول المالي الرقمي والاستقرار المالي الذي هو أساس الاستقرار الاقتصادي، حيث من خلال الشمول المالي الرقمي تتمكن شريحة واسعة من أفراد المجتمع الوصول إلى منتجات وخدمات مالية عبر قنوات رسمية وبتكاليف معقولة نتيجة المنافسة التي يخلقها بين المؤسسات المصرفية والمالية، (بوعيشاوي وعزازي، 2021، ص 75) التي تتمكن في النهاية من استقطاب عدد كبير من الزبائن من خلال المشاركة الواسعة والفعالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية لدعم الاستقرار الاقتصادي مدعوما بالاستقرار المالي والذي يؤثر هو أيضا على النمو الاقتصادي من خلال تحديد نوع الاستثمارات التي يمكنها أن تحدث مناصب عمل دائمة ومستدامة.

فالتحول الرقمي المالي للأفراد والمشروعات المستندة على تطوير المنصات الرقمية والبنية التحتية كأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، الأمر الذي يساهم في تعزيز المنافسة في القطاع بين المؤسسات المصرفية من خلال تمكين الأفراد من النفاذ لمختلف الخدمات، مما يسمح بتنويع الأدوات المالية التي تمكن المشاريع من النمو والتطور، حيث يعمل الشمول المالي الرقمي من الوصول إلى منافذ التمويل بكل سهولة، هو ما يؤدي إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي الذي بدوره يساهم في الدفع بعجلة التنمية من خلال اختيار الاستثمارات التي تخدم كل منطقة حسب خصوصيتها.

2. دور الجائحة في تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر:

2. 1 التمكين المالي للأفراد في ظل جائحة كوفيد-19:

أحدثت جائحة كوفيد-19 تغييرا كاملا في وضع الخدمات المالية الرقمية، فالتحول نحو الخدمات المالية الرقمية في ظل تفشي المرض ساعد الأفراد والمؤسسات الصغيرة من الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية فالغلق التام الذي أجبر الأسر على المكوث في منازلهم أتاح لهم فرصة

استعمالها، وتحقيق منافع كبيرة من الإنجازات المحققة في التكنولوجيا المالية، والصيرفة عبر شبكة الإنترنت.

ومن خلالها توسيع دائرة تمكين الأفراد من تلك الخدمات، ما خلق تحديات كبيرة خصوصا للوصول إلى الفئات البعيدة جغرافيا، والتي يتطلب الوصول إليها وجود قنوات مبتكرة ومنتجات رقمية من شأنها أن تتغلب على التحدي الأساسي المتمثل في الوصول إلى الفئات المهمشة بخدمات ذات الكفاءة والاستدامة، فالمدفوعات الرقمية تسمح لهم بالقيام بالعمليات المالية من أي مكان يوجدون فيه.

أظهرت تداعيات الجائحة الأهمية الكبيرة للشمول المالي الرقمي والحاجة لتعزيز تطبيقات الخدمات المالية الرقمية، فهي تخفف بشكل كبير من الحاجة إلى الاتصال المباشر في المعاملات التجارية والمالية، مما يبقي المؤسسات مفتوحة أثناء الإغلاق الاقتصادي. فالأسر والمؤسسات الصغيرة يمكن أن تحقق منافع كبيرة من الإنجازات المحققة في مجال النقود الإلكترونية المحمولة، وخدمات التكنولوجيا المالية، والصيرفة عبر شبكة الإنترنت خصوصا في مجال التحويلات النقدية والدفع الإلكتروني.

إن القيود التي فرضتها الجائحة على حركة الأشخاص والبضائع غيرت من أساليب المعاملات بشكل كبير. مما أدى إلى تحويل الأزمة إلى فرصة. هذا الأمر مكّن الأشخاص غير المستفيدين من الخدمات المصرفية في الماضي والشركات الصغيرة من الانضمام إلى النظام المالي الرقمي. كما قال "ماهيش أوتامشانداني"، مدير الممارسات، قسم الممارسات العالمية للتمويل والتنافسية والابتكار في مجموعة البنك الدولي "في حين كان الشمول المالي الرقمي يمثل أولوية إنمائية قبل، فقد أصبح أمراً لا غنى عنه الآن حقا....، ولكن أيضاً كعنصر أساسي من جهود التعافي المستدام واسعة النطاق." (ITU, 2021, P 12)

فالشمول المالي الرقمي كان جزءا من آليات المساهمة في الحد من انتشار الفيروس، كما بينت جائحة فيروس كورونا الحاجة إلى ضرورة الاستثمار في مجال البنى التحتية الرقمية، ومن فوائد التحول الرقمي أنه يعمل على إيجاد قنوات رسمية لنفاذ الأموال مما يتيح الخدمات المالية الرقمية سبلاً سريعة آمنة للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا أو الفئات الضعيفة في جميع أنحاء العالم، وسمح لجميع الشرائح إيجاد شريان حياة اقتصادي في خضم الجائحة، ولكن إلى جانب كون

الخدمات المالية الرقمية متاحة ويمكن النفاذ إليها، فهي يجب أن تلبي احتياجات الأشخاص بشكل هادف.

2. 2 إجراءات بنك الجزائر لمواجهة الآثار النقدية لجائحة كورونا:

يعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تفاعلاً مع الوضع الاقتصادي خصوصاً في الجزائر باعتباره أحد المحركات الأساسية فيه، ويؤثر هذا الارتباط على تطور مؤشرات أداء الاقتصاد بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص، وهي العوامل الأساسية التي تحدد وتيرة النمو ومستوى الأداء الاقتصادي للبلاد . فكان لجائحة كوفيد-19 تأثير مباشر على القطاع المصرفي الذي عانى من آثارها. إن إجراءات إحتواء الوباء أثرت بشكل مباشر على الأنشطة الاقتصادية والمصرفية من خلال ضعف السيولة المصرفية وعدم قدرة الوكلاء الاقتصاديين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك بشكل كبير ما استلزم من بنك الجزائر اتخاذ إجراءات استعجالية لتخفيف بعض الالتزامات التنظيمية من أجل السماح للبنوك بدعم الفاعلين الاقتصاديين من أجل التغلب على الصعوبات المالية الناجمة عن الجائحة.

مع بداية ظهور بؤادر الوباء في الجزائر قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في بنك الجزائر في 10 مارس 2020 تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري من 10 % إلى 8% وتخفيض السعر الأساسي بنسبة 0,25 % ليستقر عند 3,25 %، وكان الغرض من هذه الإجراءات هو تحرير هوامش سيولة إضافية للبنوك لدعم تمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة. كما عمل بنك الجزائر على اصدار مذكرة إعلامية بتاريخ 24 مارس 2020 الموجهة للبنوك والمؤسسات المالية يطلب من البنوك تشجيع عملائهم على استخدام وسائل الدفع غير النقدية مثل التحويلات والبطاقات المصرفية خوفاً من انتشار الوباء نتيجة وجود اعداد كبيرة من مواطنين لدى الشبابيك البنكية، أو من خلال تداول الأوراق النقدية التي يمكن أن تشكل عامل من عوامل انتقال الفيروس.

كما شملت نفس المذكرة الإعلامية على ضرورة تزويد التجار خصوصاً الصيادلة ومحلات المواد الغذائية بأجهزة الدفع الالكتروني، بغرض الحد من استخدام النقد، مع منح زبائن البنوك في إطار الحملات التحسيسية خدمات مجانية مثل: (محاظف بنك الجزائر، 2020)

- منح بطاقات مصرفية ودفاتر شيكات لعملائهم؛

- استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية كالدفع بالبطاقات البنكية؛
- تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني (TPE) بدون تكاليف إضافية.

كما قام بنك الجزائر في 06/04/2020 باتخاذ إجراءات استثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية بالنظر إلى تأثير الوباء على الاقتصاد الوطني، وتشمل الإجراءات التي استمرت إلى سبتمبر من نفس السنة ما يلي: (محافظ بنك الجزائر، 2020)

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60%
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الأمان.
- منح البنوك والمؤسسات المالية إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة ديون عملائها التي تأثرت بالوباء.
- السماح للمصارف والمؤسسات المالية، من منح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.
- تخفيض الملاءة المالية بنسبة 9.5%..
- تخفيض الاحتياطي القانوني من 8% إلى 6%.
- رفع حدود إعادة التمويل المصرفي.

وقد أدى ذلك بالتأكيد إلى تقليل الضغوط التي تتعرض لها البنوك من حيث إدارة مخاطرها وسيولتها وأرصدها المالية، ولكن كان ذلك على المدى القصير. أما على المدى الطويل، ففي حالة استمرار الجائحة سيظهر عدم قدرة البنوك على التعامل مع تراكم الديون المتعثرة نتيجة الوضعية الاقتصادية للبلاد.

3. دعم الشمول المالي الرقمي في الجزائر:

3.1 واقع الشمول المالي في الجزائر:

تتمتع الجزائر بمعدلات منخفضة لشمول المالي مقارنة بتلك المسجلة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، لا سيما استخدام الإنترنت والهاتف المحمول وائتمان البطاقات، فالأفراد في الجزائر غير معتادين على القطاع المالي، فهم في

الغالب يدخرون أموالهم سواء في المنزل أو استثمارها على شكل مواشي أو مجوهرات أو عقارات، وهو الدور الذي يضطلع به الشمول المالي الرقمي من خلال جذب المدخرات وتحويلها.

ورغم هذا الضعف، فإن الجزائر استطاعت أن تحقق تقدما في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية، لكن هذا لا يكفي ويتطلب الأمر بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بمنافعها وتحفيز نموها، و يتم ذلك من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، حيث ستعزز الجزائر النشاط الاقتصادي وتسهل الحياة اليومية لمواطنيها، مما يسمح لهم بزيادة أصولهم أو ضخ استثمارات إنتاجية، ولكن قبل كل شيء، التخفيف من الصدمات الناجمة عن جائحة كورونا.

الجدول رقم (01): مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية في الفترة الممتدة بين (2011-2021).

المؤشر	2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات (15 سنة فما فوق)	%33,29	%50,48	%42,78	%44,10
نسبة الرجال البالغين الذين يملكون حسابات	%46,13	%60,91	%56,25	%56,83
نسبة النساء البالغات اللواتي تملكن حسابات	%20,41	%40,07	%29,27	%31,19

المصدر: (worldbank (2011, 2022)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية عرف ارتفاعا ملحوظا بالنسبة لكل لفئات خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2011 ، إذ بلغت نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى المؤسسات المالية ارتفاعا من 33,29 % في سنة 2011 إلى 44,10 % في سنة 2021 أي بزيادة قدرها 10,81 %. كما تباينت نسبة امتلاك الرجال لحسابات في مؤسسة مالية رسمية تجاوزت نسبة امتلاك النساء حيث قدرت الفجوة بين الجنسين النسبة 25,64 % سنة 2021.

يمكن تفسير الارتفاع في نسبة ملكية الحسابات المصرفية في مؤسسة مالية رسمية بالجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في سبيل تعزيز الشمول المالي إلا أنها تبقى غير كافية. وهو ما يتطلب تشجيع أكثر على استخدام القنوات الرسمية في التعامل، هذا الدور الذي يضطلع به

الشمول المالي الرقمي من خلال جذب المدخرات وتحويلها، إذ أن تحسين الوصول إلى المدفوعات الرقمية من شأنه أن يوفر بوابة لهذه الخدمات واستقطاب الأموال الموجودة في النظام غير الرسمي.

الجدول رقم (02): يوضح نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان إلى إجمالي السكان البالغين

المؤشر	2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون بطاقة الخصم	%11,45	%23,44	%20,74	%23,82
نسبة الذكور البالغين الذين يملكون بطاقة الخصم	%18,07	%33,21	%28,08	%34,46
نسبة الإناث البالغات اللواتي يملكن بطاقة الخصم	%10,82	%13,71	%13,40	%13,04

المصدر: (worldbank (2011, 2022)

من خلال الجدول، نلاحظ أن استخدام الأفراد البالغين لبطاقة الخصم عرف ارتفاعا سنة 2021 إذ بلغ %23,82 مقابل %11,45 في سنة 2011. فحسب تجمع النقد الآلي، فإن هذا الارتفاع يعود من جهة لتغير سلوك حاملي البطاقات في الجزائر الذين أصبحوا يفضلون السحب من الموزعات الآلية للأوراق النقدية على اللجوء إلى شبابيك مراكز البريد أو البنوك، لاسيما منذ إطلاق الخدمة وظهور جائحة كوفيد-19.

والملاحظ أنه في فترة انتشار فيروس كورونا عملت الجزائر على تشجيع زيادة استخدام التكنولوجيا المالية كأحد الإجراءات الوقائية التي تحد من انتشاره من خلال حث المواطنين على السحب من الموزعات الآلية بدل الشبايك لمنع التجمع، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول الموالي والذي يبين كيف تطور عدد الموزعات الآلية من 2016 إلى بدايات 2022.

من خلال الجدول الموالي نلاحظ:

الجدول رقم (03): تطور عدد الموزعات الآلية خلال الفترة 2016 - ماي 2022

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	ماي 2022
العدد الاجمالي لأجهزة الصراف الآلي العاملة	1370	1443	1441	1621	3030	3053	3191

المصدر: التجمع النقد الآلي www.giemonetique.dz

نلاحظ أن عدد الموزعات الآلية قد تطور بصورة ملحوظة، إذ انتقل من 1370 موزع سنة 2016 إلى 3191 مع بداية 2022، وهو ما يؤكد على الأهمية التي أولتها السلطات إلى هذا النوع من الخدمة المالية خصوصا في فترة الجائحة، هذا التطور الملحوظ خلال الفترة 2020 و2021 إلى 2022 بلغت نسبته 42 %، وهو ما يفسر زيادة العمليات عبر هذه الأجهزة. ومع ذلك، يرى التجمع النقد الآلي أن حظيرة أجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر تبقى "ضئيلة جدا" مقارنة مع احتياجات السوق الحقيقية بالنظر إلى عدد التجار المصرح بهم وأغلبية السكان الحاملين لبطاقة الدفع، مرجعا هذه النسبة المنخفضة إلى "عدم انضمام التجار لهذا المسعى تهربا منهم من متابعة المعاملات وكذا ثمن أجهزة الدفع وتكاليف استغلالها وصيانتها التي يعتبرونها مرتفعة إلى جانب نقص المهنيين لوضع الأجهزة وصيانتها.

كذلك فإن نشاطات الدفع عبر الانترنت هي الأخرى قد عرفت تطورا واضحا خلال فترة الجائحة وهو ما نلاحظه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04) : نشاط الدفع عبر الأنترنت للفترة 2016-2021

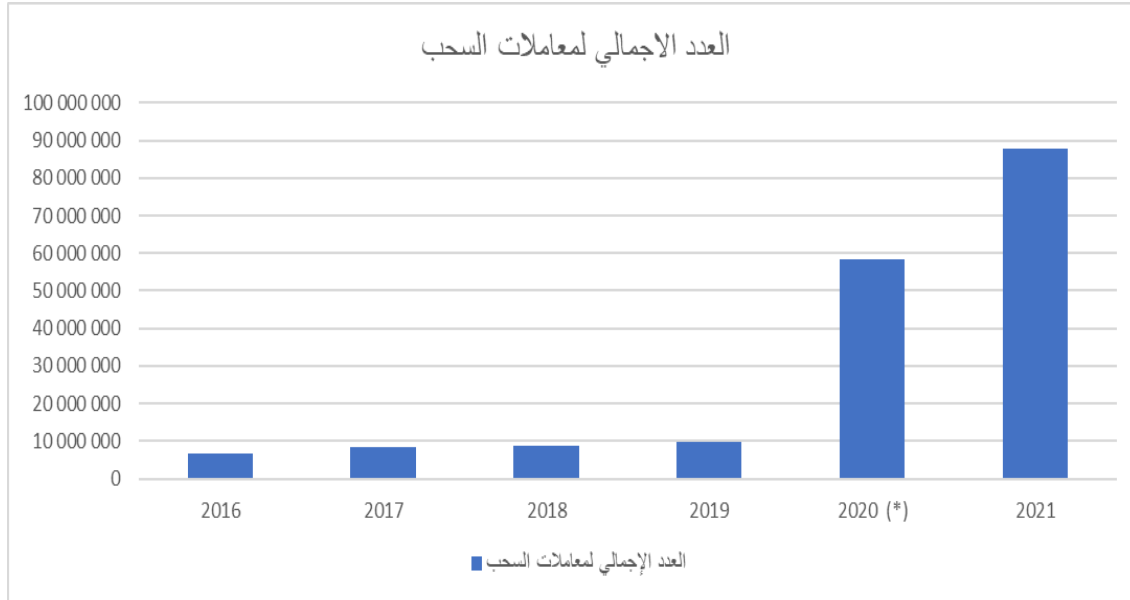
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العدد الاجمالي للمعاملات	7 366	107 844	176 982	202 480	4 593 960	7 821 346

المصدر: www.giemonetique.dz

تطورت عمليات السحب الآلي خصوصا في فترة الجائحة إذ انتقلت العمليات من 6 868 031 عملية سحب سنة 2016 إلى عملية 9 929 652 سنة 2019، لكنها ارتفعت بصفة واضحة بين

سنتي 2020 و2021، ب 58 428 933 عملية و 789 722 87 عملية على التوالي وهو ما يفسره الشكل الموالي:

الشكل (01): تطور عمليات السحب الآلي (2016-2021)



المصدر: مُعد بناء على بيانات التجمع النقد الآلي www.giemonetique.dz

2. متطلبات البيئة الداعمة لنمو الشمول المالي الرقمي

أثرت التطورات التكنولوجية العالمية على المشهد الاقتصادي الجزائري فقد ألقت التغييرات في ميدان الخدمات المالية بظلالها على القطاع المالي الوطني ما سرع بعض الشيء في التحول نحو الرقمنة والخدمات الرقمية، فقد مكّنت الهوية الرقمية (انطلق تطبيقها منذ 2016) المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة من خلال تقديم خدمات مالية رقمية والوصول بسرعة وسلاسة إلى البيانات وخفض تكلفة الخدمات المالية، لكن هذا الأمر يجب أن تتبناه آليات تسمع بتطوير الرقمنة والتكنولوجيا المالية في الجزائر ومنه التحول التدريجي للشمول المالي الرقمي نذكر منها: (صندوق النقد العربي، 2021)

- تعزيز البنية التحتية المالية من خلال توافر بنية تحتية مالية سليمة تلبي متطلبات الشمول المالي والذي يعد أحد الركائز الأساسية لتأسيس بيئة مواتية. يجب أيضًا تحديد الأولويات

لتنفيذ ذلك البنية التحتية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتسهيل وصول المواطنين للخدمات المالية. هذه الأولويات هي:

○ البيئة التشريعية: وضع إطار تشريعي مناسب لدعم نهج الشمول المالي من خلال تطوير وتعديل التعليمات والقرارات التي تدعم الأولويات على النحو المحدد؛

○ إنشاء شبكات جديدة: تعزيز المنشأة الجغرافية من خلال تيسير وتوسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية ودعم إنشاء وكالات أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، وتشجيع إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية؛

○ تطوير أنظمة الدفع والتسوية: تطوير أنظمة الدفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ المعاملات المالية وتسويتها بين مقدمي الخدمة في الوقت المحدد وفي الوقت المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛

○ الاستفادة من التقدم التكنولوجي: العمل على تطوير وتحسين التواصل وتبادل المعلومات بفضل التوسع في عرض الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عن طريق الوسائل الرقمية من أجل تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بأقل تكلفة وزيادة الكفاءة؛

○ توفير قاعدة بيانات كاملة: العمل على تفعيل دور مكاتب المعلومات الائتمانية، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تسجل السجل الائتماني للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة كذلك، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الخدمة لكل من الموردين والعملاء والذين يمكنهم الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية ولحماية الحقوق للجميع.

- تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات جميع الطبقات الاجتماعية وتعتبر هذه النقطة من أهم الركائز الواجب توفيرها لتحقيق الشمول المالي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لصالح الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات متناهية الصغر، يترتب على ذلك وقوع الطلب على المنتجات والخدمات المالية على عاتق مقدمي الخدمات المالية الذين يعملون على وتقديمها بمستوى عالٍ من الجودة، مما يتيح للعملاء الاختيار بسهولة وشفافية، منتجات بتكاليف معقولة.

- تخفيض الضرائب والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء والتي تقلل من تقديم الخدمات المالية.
- توفير التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية،
- مراعاة وضع العملاء أثناء العلاقة من أجل تجنب استغلالهم من قبل مقدمي الخدمات المالية،
- التخفيف من الاحتياجات التمويلية من خلال مراجعة التعليمات السارية المفعول من قبل السلطات الرقابية،
- التثقيف المالي: الاهتمام بالتعليم والوعي المالي من خلال تطوير استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز التدريس والثقافة المالية. وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل المنظمات الحكومية والقطاع الخاص لتحسين الثقافة المالية للمواطنين.
- تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة للمستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، والتركيز على وجه الخصوص على المستهلكين الجدد مع مراعاة افتقارهم للخبرة في استهلاك الخدمات المالية عن طريق مساعدتهم على فهم حقوقهم ومسؤولياتهم.

الخاتمة:

يلعب قطاع التمويل دورا مهما في كيفية التأثير على تعبئة المدخرات المحلية وإتاحتها للمستثمرين، لذا يعمل الشمول المالي على تمكين الأفراد من النفاذ إلى الخدمات المالية، وعلى استقطاب الموارد الموجودة خارج النطاق الرسمي خصوصا لدى الأفراد الذين لا يمكنهم الوصول إليها.

لذا يلعب الشمول المالي وخصوصا الرقمي اليوم دورا محوريا في تقريب الخدمات المالية من طالبيها وأحد أهم روافد التمويل الذي يُمكن الأعوان الاقتصاديين والأسر من الحصول على موارد مالية وعلى الخدمات المصرفية التي تسمح بتلبية احتياجاتهم في ظل فترة الإغلاق التام والجزئي، خاصة مع وجود عجز في السيولة بسبب تزايد سحب الأموال خوفا من الوباء. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على السيولة نتيجة زيادة استخدامها من طرف المواطنين في إطار معاملاتهم أو لتغطية مشترياتهم، ما جعل بنك الجزائر يعمل على إصدار تعليمات تخص الإجراءات الوقائية الواجب اتباعها لاسيما تلك المتعلقة بالسياسات النقدية والقواعد الاحترازية المطبقة على البنوك.

وهو ما يظهر الحاجة المتزايدة لتكثيف الوعي بأهمية الشمول المالي الرقمي لدى كافة أطراف المجتمع من خلال بناء ثقافة مجتمعية تعزز من خلالها الشمول المالي الرقمي التي تهدف إلى استعمال التكنولوجيا المالية في المعاملات.

فالجزائر اليوم ومن خلال تداعيات فيروس كورونا على اقتصادها وعلى المجتمع ككل قطعت شوطا لا بأس به فيما يخص استعمال الخدمات المالية الرقمية التي تطورت كثيرا على ما كانت عليها قبل الجائحة، وهي محاولة لتقريب الخدمات من المواطنين، لكن هذه الإجراءات والخطوات بقدر مساهمتها في تطوير المشهد المالي في الجزائر لكنها تظل غير كافية، لذا نوصي بما يلي:

- تعزيز المنظومة القانونية خصوصا فيما يتعلق بالحماية والشفافية؛
- تعزيز البنى التحتية خصوصا في مجال التكنولوجيا؛
- تعزيز القطاع المصرفي بإعطاء حرية أكبر للبنوك الوطنية؛
- تطوير الثقافة المصرفية فيما يتعلق بالشمول المالي واستعمال البطاقات الإلكترونية؛
- جذب الأموال الموجودة في السوق الموازي وإدخالها ضمن القنوات الرسمية.

المراجع:

- بوعيشاوي مراد، عزازي مراد. الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كوفيد -19. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة. المجلد 6. العدد 1، جوان 2021.
- هل خففت الخدمات المالية الرقمية تأثير جائحة فيروس كورونا - 19؟، ITU NEWS MAGAZINE، رقم 3، 2021. ص 12
- محافظ بنك الجزائر، 2020، الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، صندوق النقد العربي والبنك الدولي، أفريل 2020. www.bank-of-algeria.dz
- توفيق، ع. أ. (2021). تعزيز الشمول المالي كألية في تحقيق الاستقرار المالي، دراسة حالة دول العالم العربي. مجلة العلوم التجارية والتسيير، مجلد 17، العدد 01.
- جاو (سبتمبر/ديسمبر 2021) لخدمات المالية الرقمية :الوصول إلى غير المستفيدين من الخدمات المصرفية ITU NEWS MAGAZIN .
- تقرير صندوق النقد العربي .2020